وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدار البيضاء - كلية العلوم والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

عنوان البحث

دور التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري ...

بحث تقدم به الطالب

حسين محي حمود حسين

جزء من متطلبات شهادة البكالوريوس

بإشراف الأستاذ

م/ خوله راضي

٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ظَهَرَ الفَسادُ في البَّر والبحرِ بما

كسبت أيدي النَّاسِ ليذيقهُم بعض

الَّذي عمِلوا لعّلهم يرجعُون

صَدَقَ ٱللَّه العَظيم

الآية {٤١}من سورة الروم

المقدمة

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي باتت تتفاقم وتمثل خطرا كبيرا على المجتمع لما تنطوي عليه هذه الظاهرة من مخاطر تؤدي الى نخر الاقتصاد الوطني من خلال اضعاف القدرة المالية والإدارية للدولة ، اذ انها تتعلق باستخدام الصلاحيات الادارية لتحقيق مصالح خاصة على حساب مصالح الوحدة الاقتصادية ، فهي بذلك تمثل الممارسات اللا اخلاقية والسلوكيات المنحرفة لبعض الموظفين داخل الجهاز الإداري تؤدي بالنتيجة إلى انحراف تلك الوحدة عن أهدافها لصالح أهداف شخصية بغض النظر عما اذا تم ذلك بأسلوب فردي أو من خلال تنظيم جماعي.

ويترتب على تلك الظاهرة آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية مدمرة على صعيد الفرد اوالمجتمع ككل كونهم يتحملون تكاليف باهضة ينجم عنها انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إضافة إلى أنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بشكل غيرعادل فضلا عن حدوث تحولات سريعة وغير متوقعة في التركيبة الاجتماعية الأمر الذي يكرس التفاوت مابين الطبقات الاجتماعية .

ويمثل نظام الرقابة الداخلية احد الانظمة الرقابية الرئيسة في الوحدة الاقتصادية لما يتضمنه من خطة تنظيمية ووسائل واجراءات ومقومات تهدف من خلالها الى حماية موجوداتها وضمان استخدامها بشكل فاعل وكفوء ، فضلا عن ضمان اتباع السياسات وتنفيذ الخطط الموضوعة بالشكل الذي يسهل في تحقيق اهدافها وبأسلوب علمي سليم .

وعليه فان وجود نظام رقابة داخلية كفوء وفاعل يسهم في الحد والكشف عن اية حالة غير صحيحة ، وقد تكون مظهرا من مظاهر الفساد الاداري والمالي .

يهدف هذا البحث الى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري والمالي من خلال دراسة وتحليل وتشخيص واقع نظام الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني وبيان مدى استكماله المقومات المطلوبة لنجاح نظام الرقابة الداخلية في تحقيق اهدافه .

منهجيـــــة البحـــث

اولا :- مشكلة البحث

يمثل نظام الرقابة الداخلية خطة تنظيمية تهدف أساسا إلى الحد ومعالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي نتيجة سوء استخدام الصلاحيات الادارية لغرض تحقيق مصالح شخصية على حساب مصالح الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال اتباع سلوكيات منحرفة لبعض الموظفين داخل الجهاز الإداري أو خارجه ، فضلا عن ذلك فان ضعف فاعلية وإجراءات نظام الرقابة الداخلية لعينة البحث (المصـرف الزراعي التعاونـي) يؤدي إلى توافر البيئة الملائمة لزيادة احتمالات مخاطر الفساد .

ثانياً:- أهمية البحث

تتاتى أهمية البحث من اهمية نظام الرقابة الداخلية والاثار الخطيرة التي يخلفها الفساد الاداري والمالي ، ولما لهذا النظام من دور في الحد من الفساد الاداري والمالي ، كما ان تشخيص واقع الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني من كونه يعد الخطوة الأساسية التي من خلالها تستطيع ادارة الوحدة الاقتصادية التاكد من ان الخطط الموضوعة تسير باتجاه تحقيق الاهداف المرسومة لها ، فضلا عن وضع يدها على نقاط القوة والضعف وأسبابها ومن ثـم تحديد إجراءات وأولويات معالجتها في ضوء الإمكانيات والظروف المتاحة .

ثالثاً :- هدف البحث

يـهدف البحـث إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري والمالي من خلال دراسة وتحليل وتشخيص واقع نظام الرقابة الداخلية في المصرف الزراعي التعاوني ومدى استكماله مقومات النجاح الأساسية لهذا النظام (الإداريـة منها والماليـة) ومستوى التطبيق مقارنة" مع معايير الرقابة الداخلية لما لذلك من اثر في تحقيق الأهداف المرسومة وعلى الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي وسوء استخدام الصلاحيات الادارية فضلا عن تحديد المعوقات وسبل التغلب عليها والتي تحول دون تطبيق وتطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة والفاعلية .

رابعاً :- حدود البحث

تتمثل حدود البحث بالسنوات أو الفترات التي اعقبت تغيير النظام السابق والتي شهدت فيها تزايدا كبيرا في ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، اذ طالت العديد من الوحدات الاقتصادية وعلى مختلف المستويات الادارية.

ويعد المصرف الزراعي التعاوني احد هذه الوحدات التي طالتها ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، اذ يتوزع نشاطه في منح التسهيلات المصرفية والاقراض للاغراض الزراعية ، لذا يعد مناخا ملائما لتنمية هذه الظاهرة كون ان المحرك الاساسي لها هو المال ، وهذا مادفع بعض موظفيه الى انتهاج سلوكيات وممارسات لااخلاقية اساءت الى الوحدة الاقتصادية واثرت بشكل سلبي على تطور الاقتصاد الوطني وهذا يتطلب البحث عن مسبباتها واوجه معالجتها .

خامساً:- فرضية البحث

المبحث الثاني
التدقيق الداخلي

اولاً: مفهوم التدقيق الداخلي :- يعرف التدقيق الداخلي بانه تقديم انشطة المنشاة المتعارف عليها كخدمة للمنشاة ومن ضمن وظائفها من بين اشياء اخرى نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها (احمد حلمي ٢٠٠٩ ص٢٩) كما وانه عرفت جمعية المدققين الامريكية ١٩٧٨ بانه التدقيق الداخلي هو وظيفة تقويم مستقلة انشئت داخل المشروع لغرض خدمته عن طريق فحص ومراجعة أنشطته المختلفة (عثمان : ١٩٩٩ ، ١٣٧)

ثانياً : معايير التدقيق الداخلي :

١. معايير خاصة بالاستقلال المهني : حيث تم استخدام مصطلح مهني من قبل المعهد (معهد المدققين الداخلين) اعترافاً منه بانه التدقيق الداخلي هو مهنة وتتضمن هذه المجموعة معيارين اساسين هما :
   أ- امكانية التنظيمية : حيث يجب ان يتمتع جهاز التدقيق الداخلي بمكانه خاصة تسمح له من خلال ممارسة نشاطه بحرية كافية
   ب- الموضوعية : اي يجب ان يكون المدقق الداخلي موضوعياً في حكمه مستنداً على ادلة غير منحازة الى اي جهاز داخل الوحدة .
٢. معايير خاصة بكفاءة الاداء الداخلي :- وتظم هذه المجموعة نوعين من المعايير :
   أ- معايير خاصة بقسم التدقيق الداخلي ويشمل نوعية الموظفين وتاهيلاتهم العلمية والعملية والانضباط الذي يجب ان يتوفر لديهم بالإضافة الى الاشراف .
   ب- معايير خاصة بالمدقق الداخلي من حيث ضرورة التزامه بأخلاقيات الوظيفة ومعايير الاداء وان تولد لديه المؤهلات والمهارات للقيام بعمله بشكل صحيح والقدرة على تنفيذ العمل بشكل يحافظ على علاقاته الانسانية في داخل الوحدة كذلك ضرورة محافظة على المستوى التنافسي لمعلوماته الفنية من خلال التعليم المستمر
٣. معاير خاصة بنطاق العمل : اذا يتضمن نطاق عمل المدقق فحص مدى تكامل المعلومات ومدى الاعتماد عليها وكذلك التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والخطط والاجراءات والقوانين واللوائح وكذلك التحق من المحافظة على الموجودات ومدى كفاءة الوسائل المستخدمة الموارد المتاحة للتنظيم وخيرا تقويم مدى تحقق الاهداف المرجوة من البرنامج والانشطة (خليل : ١٩٨٦ ، ٧٦)
٤. معاير خاصة بتنفيذ عملية التدقيق :- وتتضمن ضرورة قيام المدقق الداخلي بوضع تخطيط دقيق لكل نشاط من الانشطة الخاضعة للتدقيق ، كذلك فحص وتقويم المعلومات والحصول على ادلة الكافية لتأكيد نتائج التدقيق اضافة الى توصيل نتائج التدقيق الى المختصين واخيرا متابعة ما تم بشان نتائج عملية التدقيق ومدى كفاية الاجراءات المتخذة في هذا الصدد .
٥. معاير خاصة بإدارة العمل :- وتتضمن ضرورة قيام مدير قسم التدقيق بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المكلف بها القسم كذلك ضرورة القيام بوضع الاجراءات والسياسات التي يجب ان يتبعها العاملين كذلك ضرورة وضع برنامج لتكوين وتنمية قوة العمل الفني كذلك عليه العمل على التنسيق بين جهود قسمه والتدقيق الخارجي وعليه العمل على وضع برنامج يهدف الى التحقيق من كفاءة اداء عملية التدقيق التي يقوم بها القسم (عثمان : ١٩٩٩ ، ١٢٩-١٣٠)

١. يساعد مدققو الحسابات المستقلون على المحافظة على امانة وكفاءة البينات المالية المقدمة الى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي الى القروض وحاملي الاسم للحصول على راس المال .
٢. يعمل المدراء الماليون التنفيذيون في الادارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستغلال موار المؤسسات بفعالية وكفاءة
٣. يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند تطبيق العادل للنظام الضريبي .
٤. يساعد في وضع القرارات الادارية السليمة (المطارنة : ٢٠١٣ ، ٢٤-٢٥)

ثالثاً :- انواع التدقيق

١- من حيث النطاق :-

أ- التدقيق الكامل :- يقصد به قيام المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات في المنشاة بقصد التوصل الى راي فني محايد حول صحة هذه القوائم المالية ككل .

ب- التدقيق الجزئي :- ويقصد به قيام المدقق بتدقيق جزء معين من النشاط كتدقيق المشتريات او المبيعات او المصروفات النقدية او جر المخازن وهنا يقتصر راي المدقق على ما حدد له من موضوعات .

٢- من حيث التوقيت :-

أ- التدقيق المستمر :- في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بأجراء عملية التدقيق على مدار السنة ، حيث يقوم بزيارات مستمرة ومتعددة للمنشاة ويقوم في نهاية الفترة المالية بتدقيق الحسابات الختامية وكشف الميزانية ، ان هذه النوع هو الذي يصلح المشروعات الكبيرة وذلك الاسباب الاتية :-

١. وجود وقت كافي للمدقق للتعرف على مجريات الامور في المنشاة
٢. اكتشاف الخطأ والغش وفي وقت قصير لتوفير الوقت للفحص والدراسة المتأنية
٣. التقليل من فرص التلاعب في الدفاتر وذلك نظراً للزيادات المتكررة من قبل المدقق .
٤. انتظام العمل في الدفاتر والسجلات وانجاز الاعمال دون تأخير وذلك لتردد المدقق المستمر على المنشاة من اثر .

ب- التدقيق النهائي : يكلف المدقق للقيام بعملية التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها وبعد الانتهاء من اعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وذلك لضمان عدم حدوث تلاعب عن طريق تعديل في البيانات بعد تدقيقها لان الحسابات تكون قد اقفلت مسبقا وهذا النوع من التدقيق يصلح للتطبيق في المشروعات صغيرة الحجم والمتوسطة حيث يقتصر في اغلب الاحيان على تدقيق عناصر المركز المالي وبخاصة كشف الميزانية ولهذا يطلق على هذا النوع من التدقيق الميزانية . (عثمان : ١٩٩٩ ، ١٤-١٧)

٣- من حيث طبيعة الاشخاص من القائمين بالتدقيق :-

أ- التدقيق الداخلي :- قد يقوم بعملية شخص من داخل المنشاة يقوم بعملية فحص للدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات وفي هذه الحالة يسمى هذا التدقيق بالتدقيق الداخلي وهو يعتبر احدى ادوات الرقابة ويعتبر اداة بيد الادارة كونه يتم التدقيق من قبل شخص يعتبر موظف في المنشاة ويخضع للسلطة الادارة ومن واجبات التدقيق الداخلي فيما يخص تزويد الادارة بالمعلومات ما يلي :

١. دقة انظمة الرقابة الداخلية

٢. الكفاءة التي بها التنفيذ لفعلي للمهام داخل كل قسم من اقسام المشروع .
٣. كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي ، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي .

ب- التدقيق الخارجي :- هو الفحص الانتقادي للدفاتر والسجلات من قبل شخص محايد خارجي في سبيل الحصول على الراي حول عدالة القوائم المالية ، ويتم تعيين المدقق الخارجي بعقد بينه وبين المنشاة .

يتضح من التعريف السابق ان هنالك أوجه خلاف بين التدقيق الخارجي والداخلي ويمكن حصرها على النحو التالي .

ت	البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
١-	الهدف من التدقيق	١- كفاءة الادارة في استغلال الموارد المتاحة لديها ٢- اكتشاف التلاعب	١- خدمة الادارة عن طريق التحقيق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي

٤- من حيث الالزام بالتدقيق :-

أ- التدقيق الالزامي : هو التدقيق الذي تلزم المنشاة به وفقا للقانون والتشريعات السائدة في الدولة (قانون الشركات) حيث انه يلتزم المشروع بتعين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حسابات خارجي المنشاة ويتم تعين عن طريق الجمعية العامة بعقد بين المنشاة والمدقق يتحدد بموجبه الاتعاب التي سوف يتقاضاها المدقق نظير عمله .

ب- التدقيق الاختياري : هو التدقيق الذي لا تلزم المنشاة بالقيام به ، اي تقوم المنشاة بتعين مدقق اختيارياً دون ان يكون هنالك الزام من قانون او تشريع معين يلزم المنشاة الفردية والشركات والاشخاص (التوصية البسيطة والمحاصة) من الممكن ان يكون التدقيق الاختياري كاملاً او جزئيا حسب رغبة اصحاب المنشاة (الطحان : ١٩٧٩ ، ١٨٩)

٥- من حيث مدى الفحص :-

أ- التدقيق الشامل : هو التدقيق الذي يقوم المدقق من خلاله بتدقيق جميع الدفاتر والسجلات والمستندات والحسابات بمعنى تدقيق جميع المفردات محل فحص وقد كان هذا النوع من التدقيق متبع حتى عام ١٩٣٣ للتأكد من خلو الدفتر والسجلات من الاخطاء والتلاعب والتزوير .

ب- التدقيق الاختباري : هو التدقيق الذي يقوم المدقق باختيار عدد المفردات (عينه) ليقوم بعملية الفحص وعند الوصول للنتائج يتم تعميم النتائج على المجتمع الذي اخذت منه العينة ولم يتم استخدام هذا النوع من التدقيق لا بعد عام ١٩٣٣ مع ازدياد حجم المشروعات وتعقد عملياتها والاهتمام المتزايد منها بأنظمة الرقابة الداخلية ، وعند استخدام المدقق لنظام العينات فانه يتم تحديد حجم لعينة على عدة اختبارات منها فحص المدقق لنظام الرقابة الداخلية المتبع في المنشاة . (المطارنة : ٢٠١٣ ، ٣١-٣٧)

المبحث الثالث
الفساد الاداري

اولاً : مفهوم الفساد الاداري

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة قدم الحياة نفسها وقد حفلت الكتب السماوية بالعديد من قصص الفساد التي ارتكبها الاولون بالعقاب المترتب على الفساد قال تعالى (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الاخرة عذاب عظيم) (المائدة : ٣٣) ان الجديد في ظاهرة الفساد هو تعقدها وتشابكها بحيث اصبحت تؤثر على جميع انشطة المجتمع السياسية والاقتصادية والادارية ولاجتماعية وقد لايكون القضاء على الفساد امرا ممكناً ولكن التقليل من والحد من اثاره امر ممكن الحدوث ويجب العمل عليه لمنع انهيار الاجهزة والدول التي استشرى فيها الفساد

مفهوم الفساد الاداري : هو اساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة كاصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية والتربح (الوائلي : ٢٠٠٧ ، ١٨)

الفساد الاداري : - هو اساءة استعمال السلطة الرسمية لاجل تحقيق مكاسب شخصية للموظف نفسه او لجماعة ما وذلك بطرقة مخالفة للانظمة والقوانين او للمعاير الاخلاقية السامية (نجم :٢٠٠٠ ، ٢٢٣)

ويعرف ايضاً هو القصور القيمي عند الافراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة (الاعرجي :١٩٩٥ ، ٢٩٩)

ويعرف استغلال السلطة للحصول على ربح او منفعة او فائدة لصالح شخص او جماعة او طبقة بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون او المعاير السلوك الاخلاقي الراقي (الشهابي وداغر :٢٠٠٠، ١١٠)

ثانياً :- مراحل تطور الفساد الاداري :

ان البدايات الاولى للفساد الاداري ترى فيها ممارسات سلوكية لا تخضع الى ضوابط او معايير معينة خاصة المعاير التنظيمية والبيروقراطية في اطار عمل المؤسسات وهي بهذا المعنى تعتبر الفساد مرادفاً للانحراف فلا يقتصر الفساد على مجتمعات في فترات زمنية معينة فالفساد ظاهرة انسانية وزمنية مع اختلاف سعة انتشاره واستفحاله من مجتمع الى اخر ومن زمن الى اخر سببه الرئيسي الضروف والمعطيات التي يمر بها المجتمع ففي المجتمع اليوناني القديم الذي كان يعاقب الى الرشوة بالاعدام طبقا لبعض التشريعات والتي انتقدها سقراط بقوله ان المرتشي كان يجزى على ارتشائه بالترقي بالمناصب العسكرية والسياسية (المؤمن :٢٠٠٤ ، ٢٨٣)

- مع تطور وانتشار ظاهرة الفساد الاداري فقد تباينت الرؤى النظرية والفكرية لهذا المفهوم وظهرت مداخل عديد لتحديده يمكن فيه اجمال فيما يلي :

١. المدخل الاخلاقي : في اطار هذا المدخل يعتبر الفساد الاداري ظاهرة قيمة وسلوكية تتجسد بحالات سلبية وممارسات ضارة وهدامه يتطلب الامر الوقاية منها ومعالجتها بشتى الطرق والاساليب .
٢. المدخل الوظيفي : يطلق البعض عليه اسم المدخل العلمي والتبريري ووقف هذا المدخل فان الفساد الاداري لا يقترض بالضرورة ان يكون انحرافاً عن النظام القيمي السائد بل هو انحراف عن قواعد العمل واجراءاته واشتراطاته وقوانينه وتشر بعلاقه وياتي هذا الانحراف نتيجة اسباب عديده بشكل خرقاً لهذا القوانين المعتمدة في النظام الاداري (غالب والعمري :٢٠١٠ ، ٣٥٢-٣٥٤)
٣. المدخل الثقافي : ضمن هذا المدخل فان الفساد الاداري يمكن ان يشكل ظاهرة متعددة الابعاد والاسباب والنتائج ولكونها ظاهرة فانها يمكن ان تاخذ طابعاً منضماً له القدرة على الاستمرار والبقاء والتجدد بحيث يخلق مجموعة كبيرة من النظم الفرعية الفاسدة سواء وقف المعايير القيمية او الوظيفية .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

١- لا يقتصر دور التدقيق الداخلي على التدقيق المحاسبي الذي يركز على فحص العمليات المالية لغرض التاكد من صحة تسجيلها واكتشاف الاخطاء بل يتوسع ليشمل جميع المجالات الخاصة بالنواحي التشغيلية والادارية المختلفة اذ يمثل احدى الادوات الفعالة الرئيسة التي تساعد الادارة في تحقيق وظائفها المختلفة وخاصة الرقابية منها .

٢-نتيجة للتطورات التقنية التي حصلت في بيئة الاعمال المعاصرة والتي انعكس اثرها في تطوير العديد من المفاهيم الادارية والمهنية والتي منها التدقيق الداخلي الذي تطورمفهومها ليلبي هذه التطورات والاحتياجات الخاصة التي شهدتها بيئة الاعمال بشكل عام والصناعة المصرفية بشكل خاص اذ انه اصبح مصدرا استشاريا وتوجيهيا لعمليات ادارة المخاطر يساهم في الحد منها او تقليلها الى الحدود المقبولة.

٣- هناك تطويرفي مفهوم التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي والادلة الارشادية ومصطلحات التدقيق الداخلي نتيجة التطورات التقنية التي حدثت في بيئة الاعمال .اذ ان التزام ادارات التدقيق الداخلي بتطبيق معايير التدقيق الداخلي تزيد من فاعلية نشاط التدقيق الداخلي وتتحقق هذه الفاعلية من خلال الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي كمستشار للادارة العليا فيما يتعلق بكشف حالات الفساد الاداري والمالي .

٤- ان اي تنظيم اداري ومالي لا يتوافر فيه نظام رقابة داخلية مبني على الاسس العلمية السليمة يعد تنظيما ناقصا يفقد مقوماته المتكاملة وذلك لان نظام الرقابة الداخلية السليم والملائم يشكل اساسا لبيئة رقابية ويمكن ادارة الوحدة الاقتصادية من وضع سياسة رقابية تمثل جزءا من سياسة ادارة المخاطر.

٥-شمول نظام الرقابة الداخلية لكافة الانشطة التي تمارسها الوحدات الاقتصادية وبالشكل الذي يتم من خلاله التوافق ما بين الاهداف والمخاطر والضوابط الرقابية الواجب توفرها لمواجهة المخاطر المحيطة بها أو المتوقع حدوثها .

٦-يعد عمل المدقق الداخلي متمم لعمل المدقق الخارجي اذ ان الاخير يلعب دور كبيرا في اعطاء الراي لادارات المصارف حول حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف من خلال قيامه باعماله .

٧-تتضمن ظاهرة الفساد الاداري والمالي محاور عديدة تشمل الفساد السياسي المتمثل بفساد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والفساد الاداري باشكاله المتعددة فضلا عن الفساد المالي والذي يتمثل بالانحرافات المالية ومخالفة الاحكام والقواعدوالتعليمات الصادرة من الجهات العليا .والتي لها اثار وانعكاسات عديدة وخطيرة تنعكس على الاقتصاد الوطني وتخريبه والتي تضر بالمصلحة النهائية بالمال العام وضياعه .

المصـــــادر

١- القران الكريم

سورة الروم – الآية ٤١
سورة المائدة – الآية ٣٢

٢- الكتب

١- الوائلي ، ياس خالد بركات (٢٠٠٧) الفساد الاداري مفهوم ومظاهره واسبابه ،دار مصر العربية للنشر : القاهرة
٢- القربوتي ، محمد قاسم (٢٠٠١) الاصلاح الاداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل : عمان
٣- محمود ، صلاح الدين فهمي (١٤١٤) الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب:الرياض
٤- نجم ، عبود (٢٠٠٠) اخلاقيات الادارة في عالم متغير ، المنظمة العربية للتنمية الادارية :القاهرة
٥- عبدالهادي ، احمد محمود (١٩٩٧) لانحراف الاداري في الدول النامية مركز الاسكندرية
٦- الاعرجي . عاصم (١٩٩٥) دراسات معاصرة في التطوير الاداري .ط ١ . دار الفكر :عمان
٧- عثمان ،عبد الرزاق محمود عثمان ، اصول التدقيق والرقابة الداخلية ، الطبعة الثانية ١٩٩٩
٨- عبدالله ، خالد امين عبدالله ، ، علم تدقيق الحسابات الطبعة الثانية ،٢٠٠٤
٩- حلمي ، احمد جمعه ، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتاكيد الطبعة الاولى ،٢٠٠٩
١٠- المطارنة ،غسان فلاح المطارنه ، مدخل الى تدقيق الحسابات المعاصرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠١٣
١١- الشحنة ، رزف ابو زيد الشحنة ، تدقيق الحسابات ، الطبعة الاولى ،٢٠١٥
١٢- العادي ، محمود عبدالرحمن العادي ، اوراق متقدمة في علم المراجعة النظرية التطبيق ، الطبيعة الثانية ، بور سعيد ، ١٩٨٩
١٣- الجربوع ، يوسف محمد الجربوع ، ، مراجعة الحسابات بين نظرية التطبيق ، الطبعة الاولى ، الوارق للنشر (٢٠٠٠)
١٤- الطحان ، صبيح الطحان ، اصول التدقيق الحديث الطبعة الاولى (١٩٧٩)
١٥- خليل ، محمد احمد خليل ، المراجعة والمراقبة المحاسبة ، الطبيعة الثانية ، الاسكندرية (١٩٨٦)
١٦- طاهر الغالبي ، وصالح العامري ، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال ، دار وائل ، عمان ، ٢٠١٠

٣- المجلات

١. نجلاء محمد ابراهيم بكر ، الفساد الاداري وانعاساته على الاداء الاقتصادي ، المجلة العلمية الاقتصاد التجارة ، العدد ٣ ، مصر ، ٢٠٠٩
٢. العلي ، فهد بن معقيل (٢٠٠٢ م) الفساد الاداري ، صورة واسبابه وطرق مكافحته ، مجلة الفرسان ، العدد (٥) ، معهد سلاح المدرعات تبوك .
٣. الشهابي ، انعام وداغر منقذ (٢٠٠٠) "العوامل المؤثرة في الفساد الاداري" المجلة العربية للادارة ، العدد (٢) ديسمبر ، المنظمة العربية للتنمية الادارية : القاهرة
٤. الكبيسي ، عامر (٢٠٠) الفساد الاداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة " ، المجلة العربية للادارة العدد الاول ، يونيو ، المنظمة العربية للتنمية الادارية : القاهرة